مجلة العلوم الإنسانية عدد29 - جوان 2008، ص.ص. 137-144

معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية

ملخص

يتناول هذا المقال بالتحليل معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية منطلقا في ذلك من إبراز الإطار النظري للتحول مع ربطه بواقع الأنظمة السياسية العربية، هادفا من خلال ذلك إلى الإجابة على تساؤل مركزي هو:

- ما هو واقع التحول الديمقراطي في الدول العربية، وما هي أهم معوقاته في ظل التطبيق والممارسة ؟

د. فرحاتي عمر
جامعة بسكرة
الجزائر

تحظى قضية التحول الديمقراطي بأهمية قصوا في الأنظمة السياسية العربية، وذلك لأنها أصبحت أحد محددات النسق السياسي ومتطلباته الداخلية والخارجية على حد سواء.

فالتحول الديمقراطي في كثير من الدول العربية جاء استجابة للتحولات الكبيرة التي عرفها العالم منذ أواخر عشرية الثمانينات وبصفة خاصة منذ انتصار القيم الغربية الليبرالية بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي أدى إلى التأثير على البيئة الداخلية التي كثيرا ما تفاعلت مع التغيرات الهادفة إلى تحقيق هامش من الحرية، كما أنها كانت في بعض الأحيان طرفا مؤثرا ومسببا لهذه التحولات من خلال الضغط بمختلف الوسائل السلمية منها وحتى القهرية.

Résumé

Cet article est une analyse de la transition démocratique dans plusieurs états arabes selon la nature de leur système politique. Notre problématique tient compte des limites de la transition démocratique du point vue méthodologique et les problèmes qui l'entravent au niveau pratique.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر2008.

ولكن برغم توجه كثير من الأنظمة السياسية العربية إلى تبني قيم الديمقراطية والتعددية، وتقنين ذلك دستوريا، إلا أن الواقع المعيش أثبت بأن هناك بطء كبير في التحول ناتج عن وجود مجموعة من المعوقات والمشاكل حالت دون وصول التحول إلى منتهاه.

انطلاقا من هذه المعطيات العامة فإن هذا المقال سينصب على دراسة إشكالية أساسية، تتمثل في التساؤل المركزي التالي:

- ما هو واقع التحول الديمقراطي في الدول العربية، وما هي أهم معوقاته في التطبيق والممارسة؟

للإجابة على هذا التساؤل سيتم التركيز على تحديد مفهوم التحول الديمقراطي بربطه بواقع الأنظمة السياسية العربية، تم استنباط معوقات ه>ا التحول في الممارسة، وفي هذا السياق، ومتابعة للوسائل المنهجية المعهودة فإننا نضع الفرضيات المبدئية التالية:

1- واقع الدول العربية يعكس وجود إصلاحات سياسية عديدة فتحت المجال أمام تحول ديمقراطي عميق.

2- كلما كان هناك انتقال من الإطار الدستوري إلي التجربة الميدانية في مجال التحول الديمقراطي إلا وكانت صعوبات كبيرة.

3- التحول الديمقراطي الحقيقي في الدول العربية يتطلب تجاوبا حقيقيا على مستوى قمة النسق السياسي.

من خلال ما تقدم نقسم الموضوع إلى قسمين، قسم تناول فيه الإطار النظري للتحول الديمقراطي وعلاقته بواقع الدول العربية، وقسم ثاني نتناول من خلاله أهم معوقات التحول في الممارسة والتطبيق.

1- في مفهوم التحول الديمقراطي

يقصد بالتحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي(1).

مرحلة التحول الديمقراطي بهذا المعنى هي مرحلة انتقالية نحو أنظمة ديمقراطية يتم فيها تجسيد حقوق الإنسان و تفعيل المواطنة عبر الآليات المتعارف عليها من مساواة وحرية وإعلاء لحكم القانون.

وعند الحديث عن مصطلح التحول لابد أن نفرق بين مفهومين هما: التحول الليبرالي والتحول الديمقراطي.

فالتحول الليبرالي يعني توسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد من خلال تقديم ضمانات تمنع التعدي عليها، وتمنع التدخل المفرط في العملية الانتخابية لصالح الحزب المهيمن.

أما التحول الديمقراطي فإنه يتعدى هذا التقدم إلى إنجاز إصلاحات سياسية ضمن صنع القرار في سياق مؤسس ديمقراطي، وعليه فإن التحول الليبرالي يمكن أن

يكون مقدمة للتحول الديمقراطي(2)

وهنا يمكن أن نبدي ملاحظة أولية مفادها أن حالة الانفتاح التي تعرفها كثير من الدول العربية، يمكن وضعها على أنها نوع من التحول الليبرالي الهادف إلى توسيع نطاق الحريات العامة دون أن يعني ذلك أن ثمة اتجاهات على الأرض لتحول ديمقراطي حقيقي يعيد هيكلة السياق المؤسس للنظم السياسية نما يحقق نظاما ديمقراطيا متكامل الأركان.

ويهدف التأصيل النظري العميق للتحول الديمقراطي لابد من الرجوع إلى نظرية صامويل هانتجتون التي من خلالها يحدد ثلاث تحولات كبرى مر بها العالم في إطار التوجه نحو الديمقراطية،فحسبه المرحلة الأولى امتدت من سنة 1828 إلى 1926، والثانية من 1943 إلى 1962 والثالثة وهي أهم مرحلة بدأت من سنة 1974 مازالت مستمرة إلى الآن، وأهمية هذه الأخيرة تكمن في أنها تميزت بتحول العديد من الأنظمة الشمولية والاستبدادية إلى أنظمة أكثر انفتاحا تتسم بالتعددية السياسية، ويذهب هان جتون إلى اعتبار أهم قضية في التحول الديمقراطي في موجته الثالثة هي استبدال الحكومة لم يتم اختيارها بأخرى عن طريق انتخابات ديمقراطية ونزيهة(3).

ويحدد صامويل هانتجتون في سياق التحول نحو الديمقراطية ثلاثة أنماط رئيسية هي:

1- نمط التحول: حيث تقود النخبة الحاكمة في النظام الشمولي أو التسلطي المبادرة في عملية التحول الديمقراطي، وهي تلعب الدور الرئيسي في القضاء على هذا النظام أو تحويله إلى نظام ديمقراطي.

2- نمط الإحلال: وينتج التحول في هذا النمط من خلال تصاعد نفوذ القوى المعارضة، وفي المقابل يحدث انهيار في قوة النخبة الحاكمة، مما يؤدي في النهاية إلى انهيارها أو الإطاحة بها.

3- نمط الإحلال التحولي: يتم هذا النمط عن طريق حدوث توافق على التغيير بين الحكومة والمعارضة، بسبب حدوث توازن في معادلة القوة بينهما فتوافق الحكومة على التفاوض مع المعارضة لتغيير طبيعة النظام السلطوي أو الشمولي وتحويله إلى نظام ديمقراطي(4).

بالتطبيق على الدول العربية، يمكن استنتاج أن كافة تجارب الممارسة الديمقراطية جاءت بقرار فوقي مما أدى إلى إصابتها بعلل ومشاكل كبيرة، وهذا لأن القرار لم يتولد عن قناعة بأهمية الديمقراطية كأفضل طريقة لإدارة المجتمع، وإنما جاء نتيجة ضغوط فرضت إحداث انفتاح لتفادي احتمال انفجار النظام السياسي.

وإذ تأكدت صدقية إسقاط نمط التحول على التجارب العربية، فإن الأسباب النظرية الداخلية والخارجية للتحول الديمقراطي تتحقق أيضا وتتطابق على النماذج العربية ويمكن حصر هذه الأسباب فيما يلي:

أ – الأسباب الداخلية: ويمكن إجمالها فيما يلي:

1- **انهيار شرعية النظام السلطوي**: ويتحقق هذا الأمر بتوافر مجموعة من الأسباب أهمها:

- عدم الرضا على المؤسسات السياسية القائمة مما يجعل أزمة الشرعية أساسها دستوري.
- عدم تمثيل النظام السياسي على استيعاب التغيرات الجديدة في المجتمع وفي مقدمتها ظهور فئات جديدة لم توفر لها فرص المشاركة.
- ضعف دور ومكانة البرلمان في النظام السياسي(5).

2- **الأزمات الاقتصادية**: قد تؤدي هذه الأزمات إلى حالة عدم الاستقرار تسبب عدم شرعية النظم غير الديمقراطية، وهذا الوضع قد يكون مدخلا مناسبا لدفع النظام إلى التحول الديمقراطي.

3-**تصاعد قوة ونفوذ المجتمع المدني**: قد يؤدي نمو وتطور المجتمع المدني إلى الدفع نحو التغيير والتحول وذلك بفعل الضغوط التي تمارسها منظمات المجتمع المدني.

ب-**الأسباب الخارجية**: ويمكن حصرها في العناصر التالية:

1- **ضغوط المؤسسات المالية:** وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذين يفرضان التوجه نحو التحول الديمقراطي للدول المقترضة.

2- **ضغوط المنظمة العالمية للتجارة والشركات المتعددة الجنسيات** : وهي مؤسسات أصبحت الإطار العالمي الأساسي لتنظيم التجارة العالمية، وهي تفرض إصلاحات اقتصادية وسياسية على حد سواء تدفع نحو التحول الديمقراطي.

3- **ضغوط القوى المهيمنة:** وهي الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تفرض في سياق تحكمها على العالم تجسيد القيم الغربية القائمة على ضرورة التحول الديمقراطي وقد أعدت عدة مشاريع لهذا الغرض منها مشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا.

الخلاصة الأولية أن تأثير العوامل الخارجية بالدرجة الأولى والعوامل الداخلية بالدرجة الثانية أدى إلى انفتاح سياسي مقنن على الحريات والعمل السياسي والممارسة الديمقراطية التي يشترط لتحققها ونجاحها مجموعة من المقومات الأساسية أهمها :

1-التداول على السلطة.
2- قبول مبدأ التعددية السياسية، ومنه مبدأ المعارضة الشرعية.
3- الحق في الاجتماع و التعبير و التنظيم.
4- التوازن بين السلطات
5-استقلال السلطة القضائية.
6-حكم القانون.
7- المحاسبة: وهي تعني شعور المسؤول أنه سوف يحاسب عن القرارات أو الإجراءات التي قام بها فالمحاسبة في مبدأ الديمقراطية أساسية لأن غيابها يؤدي إلى الاستبداد.

استنادا إلى هذه الأسس هل تحقق التحول الديمقراطي في الدول العربية، أم أن العملية تشوبها نقائض وسلبيات وصعوبات راجعة إلى معوقات كثيرة؟

الحقيقة أن متابعة ملامح النظم السياسية العربية، تظهر أن هناك توجها لدى أغلبية هذه النظم نحو الديمقراطية، في هذا الإطار يرى المفكر برهان غليون أن المجتمعات العربية جميعا على المستوى نفسه من التقدم على الطريق التعددية والتحول، ومنها من تبنى عمليا ومثالها الجزائر، ومنها من تحاول أن تطبق التعددية مع بعض التصنيف على الحريات العامة، كما في تونس والأردن ومصر والمغرب واليمن، ومنها من لا يزال ينظر إلى التعددية كخطوة ممكنة تحتاج إلى إجراءات وقائية مشبعة حتى لا تتحول إلى وسيلة(6)، وعليه فإن هذه المجتمعات ليست مغلقة على البرنامج الديمقراطي الراهن،أي على المشاركة وحقوق الإنسان أكثر من غيرها من الدول الأخرى، وأن المسيرة التعددية ليست غائبة ولا مهددة وإنما هي بطيئة ومتأخرة، وهنا لابد من التساؤل لماذا لم تساير تجربة التحول في الدول العربية نظيرتها في دول أوربا الشرقية، ففي هذه الدول انهارت الأيديولوجية المهيمنة، وبكل الحاكمة، أما في بلداننا العربية، فلم يحدث هذا.

وهذا يعود إلى مجموعة كبيرة من المعوقات والصعوبات وهي العنصر الثاني والأساسي في هذه المداخلة.

2- معوقات التحول الديمقراطي:

يمكن تحديد هذه المعوقات في مجموعة كبيرة من العناصر أهمها:

1- استمرار النخب الحاكمة الحالية وتكوينها الراهن أيضا، سواء منها ذات الأصول الملكية الوراثية أو النخب التكنوقراطية، وهذا يعود إلى انعدام تناضل بشكل حقيقي لإنجاز هذا التحول.

فعلى الرغم من النصوص والتقنيات الدستورية إلا أن الممارسة الميدانية تعكس إنها استحالة أو على الأقل صعوبة تغيير قمة النظام وهيكله الأساسي في هذا الإطار يرى الدكتور محمود المجذوب أن السلطة التنفيذية في الأنظمة العربية هي أقوى السلطات، نجد أن الحزب الذي تسانده السلطة هو أقوى الأحزاب، وهذا حتى وإن كان تأثيره الجماهيري منعدم(7).

انطلاقا من هذا فإن عملية اتخاذ القرار وتركيز السلطة السياسية في الأقطار العربية تكون بين حاكم أو جماعة صغيرة من المردين والتابعين، ذلك أن القيادة هي التي تقرر الشكل الذي تراه مناسبا لمشاركة بقية المواطنين في الحياة السياسية وليس أمام الشعب سوى قبول القرارات السياسية المهمة.

2- التوجه السائد في الأنظمة السياسية العربية بعدم احترام حقوق الإنسان، وهذا بدوره يعود إلى مجموعة من الأسباب أهمها أن عددا من الرؤساء يرى بأن الديمقراطية بما تعنيه من انتخابات وبرلمانات نيابية تعرقل التنمية وتحول دون السير بها أو تطبيق الخطط الإصلاحية.

ويذهب بعض المفكرين في التدليل على هذا التوجه في إعطاء أدلة على انتهاك حقوق الإنسان في الدول العربية، ومنذ ذلك أن أربعة دول لا تأخذ كلية بمواثيق دستورية مكتوبة، وهي العربية السعودية وعمان وجيبوتي وليبيا، وأن ثلاثة أقطار

أخرى ممن لها دساتير مكتوبة قامت بتعطيلها كليا أو جزئيا، وهي السودان والكويت والبحرين، وفرضت عشرة منها قوانين الطوارئ أو نظم الأحكام العرفية لسنوات طويلة حتى غدت في بعضها بمثابة دستور ثاني، وهذه الأقطار هي مصر وسوريا والأردن والعراق والكويت والبحرين والصومال وموريطانيا والجزائر والسودان(8).

ولم يتم تسجيل حالة واحدة تم فيها إلغاء قوانين الطوارئ أو الأحكام العرفية أو جرى فيها إعادة تفعيل الضمانات الدستورية، وهذا ما جعل عددا لا بأس به من الدول العربية لا توقع على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان إلى غاية الآن.

إذا عدم الاهتمام بحقوق الإنسان في النظم السياسية العربية حالة دون قيام مؤسسات قوية وفاعلة، وهذا شكل انعكاس سلبيا في عدم تحقق تحول ديمقراطي حقيقي.

3- عدم تطبيق النصوص الدستورية، فبرغم من أن الدساتير العربية تنص أغلبيتها على الحق في تكوين الأحزاب وحرية الرأي والتعدد إلا أن المواطن يعيش تحت وطأة القهر ولا يطمئن إلى وجود نفسه فضلا عن حقوقه وحريته، وهذا رغم إقرار هذه الدساتير بمبدأ المساواة والتعدد، إلا أنه عند تحليل الواقع نلاحظ ما يلي:

ا- تصطدم الضمانات والحقوق بكثير من العوائق التي تعترضها، فمعظم الدساتير العربية تحيل تنظيم ممارسة الحقوق المختلفة إلى القوانين وبعضها يتضمن نصوصا وشروطا سياسية تطيح بالضمانات التي سبق أن أخرتها.

ب- يلاحظ أن السلطة محتكرة من يد فئة هي بذاتها التي أقرت المشاركة السياسية(9).

4- محدودية حجم القوى الاجتماعية الحديثة وأدائها، واستمرار اعتبار القبيلة وحدة التنظيم الاجتماعي، فإذا كانت التكوينات الاجتماعية الحضرية في بعض الأقطار العربية لديها نزوع إلى التمركز حول الطبقة كوحدة أساسية للتنظيم الاجتماعي الاقتصادي، ومن ثم السلوك السياسي، فإن التكوينات الاجتماعية في الريف أكثر تمركزا حول العشيرة أو الطائفية، والتكوينات البدوية أكثر تمركزا حول القبيلة، وبوجه عام فإن المجتمع العربي لا يزال في طور الانتقال من مرحلة تقليدية يسودها معيار الإرث إلى مرحلة أكثر تطورا تعتمد على معيار الإنجاز (10).

5- غياب معارضة سياسية قوية قادرة على إحداث التغيير بأفكارها وتوجهاتها ومواقفها، وهذا على غرار كثير من التجارب التي حصلت في أوربا أين تمكنت المعارضة من الوصول إلى السلطة في كثير من الأحيان، في حين أن هذا الأخير لم يتحقق في الدول العربية إلا من خلال تجربة سطحية هي تجربة المغرب الأقصى، وقد قدم هذا المبرر في كثير من التفسيرات لتبرير بقاء النظام الحاكم.

6- القيود الكثيرة المفروضة على التعددية السياسية وعلى نشأة الأحزاب وعملها، ومن هذه القيود فرض قوانين الأحزاب مجموعة من العراقيل تحول دون نشأة وظهور هذه الأحزاب وبصفة خاصة عن ارتباط هذه الأحزاب بأسس دينية أو عرقية أو طائفية، بالإضافة إلى هذا النصوص القانونية المجحفة التي تضمنها أغلبية القوانين الانتخابية في الدول العربية، والتي يمكن أن تسجل حولها الملاحظات التالية:

ا-إتاحة المجال للحزب الكبير أو المهيمن وهو حزب السلطة، الذي يتحصل دائما على معدلات كبيرة ومقاعد مبالغ فيها.

ب- تدفع هذه القوانين إلى استخدام العنف، وهذه الظاهرة لم تصدر فقط من أحزاب المعارضة وإنما من الحزب الحاكم أيضا.

ج- انتشار ظاهرة المستقلين: فالأصل في الحياة السياسية والحزبية أن الذي يخوض العملية السياسية ينخرط في الأحزاب، أما في الدول العربية فإن هناك ظاهرة أخرى، فعدد المترشحين للانتخابات من غير الأحزاب،أو بتعبير أدق عدد المترشحين المستقلين أكبر من عدد المترشحين الحزبيين.

د- تسبب النقابات والعمل المهني: فقد أثبتت التجارب العربية أن هناك ميل للزج بالنقابات والأعمال المهنية في السياسة و استقلالها في مختلف المواعيد الانتخابية.

7- غياب أو تعطيل المشاركة الشعبية الفعلية،فعندما تعجز المؤسسات السياسية عن تحويل المطالب إلى قرارات وسياسات،فإن هذه المؤسسات تصبح مؤسسات وهمية غير فعالة مما يدفع الناس إلى عدم القناعة في جدوى وجودها أو عملها، وبالتالي عدم المشاركة أو المساهمة فيها ، حيث فقدت مبررات وجودها .

8- ضعف المؤسسات التمثيلية:فعندما تصبح هذه المؤسسات التمثيلية كالبرلمان ليست في مستوى الوظيفة المنوطة بها، والمتمثلة في بلورة مصالح الأفراد والجماعات، ويتم في المقابل تمرير القرارات البعيدة كل البعد عن اهتمامات المواطنين وعن قناعاتهم،فهذا سيؤدي إلى الاستخفاف بعملية المشاركة السياسية، وعليه يصعب تحقق تحول ديمقراطي حقيقي.

9- تفشي ظاهرة قمع الرقابة : فالرقابة تعني المساءلة وتحدي السلطة وتقييد الهيمنة، ووجودها بشكلها الرسمي والشعبي يحقق الديمقراطية، فتطبيق الخناق على آليات الرقابة وتقييدها يحول دون تحقق تحول حقيقي في الممارسة الديمقراطية.

هذه بعض ملامح الأنظمة السياسية العربية، التي تبرز فيها بحدة توجهين متناقضين، توجه قائم على قبول التحول الديمقراطي وتقنينه والسعي النظري إلى تجسيده، وتوجه آخر أساسه فرض كثير من القيود والمعوقات التي تحول دون تحقيق نقلة نوعية في الممارسة الديمقراطية قائمة على مبدأ التناوب على السلطة والعدالة وسيادة دولة القانون.

المراجع

1- أحمد حسيني، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2004،ص .295

2 - العبدي صونيا، المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر، رسالة ماجستير مقدمة في قسم علم الاجتماع، جامعة بسكرة،2005 ص200

3- المرجع نفسه، ص 220.

4) Stein Rokm ."models and methods in the comparative study of

nation-building" in Imagination and precision in the social sciences. London. 1972. p 144

5- علي الدين هلال، "المجتمع العربي والتعددية السياسية في الواقع العربي وتحديات قرن جديد" ، الأردن ، مؤسسة عبد الحميد تومان، 1999، ص 56.
6-تنار فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 168.
7- علي الدين هلال، مقال سابق ص 57.
8- محسن عوض، مستقبل حقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 9.
9- يحي الجمل، أنظمة الحكم في الوطن العربي في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص .360
10- علي الدين هلال، مقال سابق، ص 58.